

موريتانيا

حققت موريتانيا في عام 2016 تقدماً ضئيلاً في الجهود الرامية إلى القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال. وفي خلال العام، قامت حكومة موريتانيا بالتصديق على بروتوكول منظمة العمل الدولية لعام 2014 لاتفاقية إلغاء العمالة القسرية وأسست ثلاث محاكم إقليمية لمكافحة الرق، مما أدى إلى ثاني إدانة بجريمة الاسترقاق في البلاد. كما مولت الحكومة وشاركت في برامج متعددة تتضمن هدف استئصال أو منع عمالة الأطفال، بما في ذلك البرامج التي توفر خدمات الحماية الاجتماعية للأطفال المعرضين للخطر وتناهض العمالة القسرية للبالغين والأطفال. إلا أن موريتانيا حصلت على هذا التقييم لأنها استمرت في تطبيق سياسة رجعية أخرت التقدم في القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال. ومنذ عام 2011، اشترطت حكومة موريتانيا تقديم إثبات الزواج وجنسية الوالدين البيولوجيين قبل إصدار شهادة الميلاد. ونتيجة لذلك، مُنع الأطفال المولودون خارج إطار الزواج والعديد من أطفال الأقليات العرقية من الحراطين وجنوب الصحراء من التسجيل عند الولادة. وحيث أن شهادات الميلاد مطلوبة للتسجيل في المدارس الثانوية في موريتانيا، فإن الأطفال الصغار في سن 12 عاماً لا يستطيعون الالتحاق بالتعليم، مما يجعلهم أكثر عرضة لأسوأ أشكال عمالة الأطفال. يقوم الأطفال في موريتانيا بأداء أعمال خطيرة في الزراعة، وخصوصاً في رعي الماشية والماعز. كما ينخرط الأطفال في أسوأ أشكال عمالة الأطفال، بما في ذلك العبودية التعاقدية والمتوارثة. وما زال هناك بعض الثغرات، بما في ذلك الافتقار إلى الضوابط القانونية التي تحظر استخدام وجلب وعرض الأطفال بغرض إنتاج المخدرات والاتجار بها، والموارد المحدودة للإنفاذ الممنهج لقوانين عمالة الأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، استمرت الحكومة في سجن مناهضي العبودية وإساءة معاملتهم خلال العام.

وبناءً على التقارير الواردة، فقد تم تحديد الإجراءات المقترحة التي من شأنها تعزيز القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال في موريتانيا.

المجال	الإجراء المقترح	السنة (السنوات) المقترحة
إطار العمل القانوني	ضمان حظر القوانين لاستخدام أو جلب أو عرض الأطفال للانخراط في إنتاج المخدرات أو الاتجار بها.	2016 – 2009
	التأكد من أن قوانين وتشريعات العمل الخفيف هي محددة بدرجة كافية لمنع الأطفال من الانخراط في عمالة الأطفال.	2016 – 2015
	ضمان تطبيق البنود الخاصة بالحد الأدنى لسن العمل والحمايات التي تنطبق على الأطفال الذين يعملون بدون أجر، أو بصفة مؤقتة أو بدون عقود عمل.	2016 – 2012
	ضمان شمولية المهن والنشاطات الخطيرة الممنوعة بالنسبة للأطفال.	2016 – 2009
الإنفاذ	زيادة التدريب وعدد مسؤولي إنفاذ القانون، بالإضافة إلى الموارد اللازمة لوكالات إنفاذ القوانين العمالية والجنائية، بما فيها المحاكم، حتى تتمكن من إنفاذ قوانين عمالة الأطفال بشكل كافٍ، خاصة في المناطق النائية.	2016 – 2010
	تكليف دائرة التفتيش وتخويلها سلطة تقييم العقوبات.	2016 – 2015
	تقوية نظام التفتيش عن طريق وضع عمليات تفتيش روتينية واستهدافية، بدلاً من القيام بالتفتيش فقط بناءً على الشكاوى الواردة.	2016 – 2014
	زيادة الجهود لضمان التحقيق والملاحقة القضائية في قضايا أسوأ أشكال عمالة الأطفال، بما في ذلك العبودية التعاقدية أو المتوارثة، طبقاً للقانون.	2016
	نشر المعلومات الخاصة بعدد مفتشي العمل، ومخالفات قانون عمالة الأطفال، والعقوبات المقررة؛ بالإضافة إلى عدد التحقيقات والملاحقات الجنائية وأحكام الإدانة ذات الصلة بأسوأ أشكال عمالة الأطفال.	2016 – 2011
	ضمان توقيع عقوبات صارمة بما فيه الكفاية لردع المخالفات الخاصة بقوانين عمالة الأطفال.	2016 – 2015

المجال	الإجراء المقترح	السنة (السنوات) المقترحة
التنسيق	التأكد من نشاط المجموعة المعنية بحماية الأطفال من الإتجار والتهرب والعمل، وحصولها على التمويل المناسب لأداء المهام المناطة بها.	2016 – 2014
سياسات الحكومة	اعتماد وإقرار خطة العمل الوطنية لمكافحة الإتجار بالأشخاص. ضمان توفير التمويل الكافي لتطبيق السياسات الأساسية ذات الصلة بعمالة الأطفال بشكل فعال.	2016 – 2015 2016
	اتخاذ خطوات لضمان سلامة المناهضين للعبودية، وتمتعهم بالحق في التعبير عن الرأي والتجمع السلمي.	2016 – 2011
البرامج الاجتماعية	تعزيز الجهود لإزالة العوائق وإتاحة التعليم لجميع الأطفال، بما في ذلك المنحدرون من عائلات العبيد واللاجئين، عن طريق تحسين البنية الأساسية للمدارس وتوفير المدرسين، خاصة في المناطق الريفية؛ وضمان حصول جميع الأطفال على شهادات الميلاد لزيادة وصولهم إلى التعليم الثانوي والحد من تعرضهم لأسوأ أشكال عمالة الأطفال.	2016 – 2011
	توسيع نطاق البرامج التي تهدف إلى معالجة أسوأ أشكال عمالة الأطفال في قطاعات الزراعة، والرعي، والعمل المنزلي، وغيرها من القطاعات التي يعمل فيها الأطفال، وكذلك قضايا الأطفال الذين يخضعون للعبودية المتوارثة والتعاقدية.	2016 – 2009
	تطبيق برنامج توعية مستمر للمسؤولين الحكوميين بشأن القوانين المعنية بمكافحة العبودية وأسوأ أشكال عمالة الأطفال.	2016 – 2012
	جمع البيانات عن العبودية بغرض تطوير سياسات وبرامج فعالة للتعرف على الأطفال المعرضين للخطر وحمايتهم.	2016 – 2010
	زيادة التمويل لدعم البرامج الاجتماعية وتوفير الخدمات للعبيد السابقين.	2016 – 2015